الا ان يراد بكونها اعتبارية عدم كونها موجودة في الخارج
وفيه ما لا يخفى من التكرار **قول المحشي** قلنا نعم اه قال في شرح المقاصد
نعني ازلية الحركات الحادثة انه ما من حركة الا وقبلها حركة اخرى
لا الى بداية وهذا هو مذهب الفلاسفة وهم يسلمون انه لا يتحقق
من جزئيات الحوادث الحركة بتقديم وانما الكلام في الحركة المطلقة
والجواب انه لا يتحقق وجود المطلق الا في ضمن الجزئي فلا يتصور
قدم المطلق مع حدوث كل من الجزئيات واعترض عليه بان المطلق
كما يوجد في ضمن كل جزئي له بداية فيما خذ من تلك الجزئيات حكم كذلك
يوجد في ضمن جميع الجزئيات التي لا بداية لها فيا خذ ايضا حكمها
ولا استحالة في اتصاف المطلق بالمتقابلين بحسب الجزئيتين و
ايضا لو صح ما ذكره لزم ان لا يوصف نعم الجنة بعدم التناهي
والاصوب ان يجاب بتناهي الجزئيات بناء على برهان التطبيق
واما قول فهرز ا التقرير يسقط على زعمه ما يمكن ان يقال ان الحركة
المطلقة لو كانت قديمة لزم صدق قولنا كل حركة حادثة فيلزم اجتماع
النقيضين وذلك ان المطلق يجوز ان يتحقق في ضمن المجموع وكل
قد يكون بهذا الاعتبار وهذا المجموع ليس من افراد موضوع تلك
الموجبة الكلية وفيه بحث اذ قد عرفت ان حدوث كل فرد يستلزم
حدوث المجموع وهو يستلزم حدوث المطلق ايضا بخلاف تناهي
كل فرد من نعم الجنة لانه لا يستلزم تناهي مجموعها والقياس مع
الفارق لانه الموجود بالفعل في كل مرتبة منها متناهية وهي
عدم تناهيها انها لا تتناهى الى حد لا يوجد بعد منتهاها بخلاف
الحركات فان الموجود منها بالفعل ولو بمعاقبة غير متناهية
على ذلك التقدير وههنا بحث اخر وهو ان مرادهم من قدم المطلق
ان لا يزال فرد من افراده في وقت من الاوقات ومن المعلوم ان حدوث

كل فرد

ان كل فرد لا بداية له في القدم بهذا المعنى لا ترى الى ان كل فرد من الورد
لا يبقى باكثر من ثلثة ايام وليا ليها مع ان المطلق منه باق باكثر
من شهرين والعقل يحكم بعدم الفرق في ذلك الحكم بين المتناهي
وغيره فنا قل **قول المحشي** وهو لا يدفع اه يعني انه انما يدفع استناد
الحركات الى الموجب القديم لا استنادها الى هذه الارادة مع
ان مذهب الفلاسفة هو الثاني وبطلانه بوجه اخر كما عرفته
لا بنا فيه ولا يبعد ان يقال ان كلامه مبني على التحقيق لان المؤثر
في جميع الموجودات عند التحقيق هو الواجب تعالى بالذات بالواسطة
العادية في تاثيره فيها والحركة لا تكون اثرا للموجب مطلقا على ما
سبق تفصيله على ان كلامه مبني على انها لو استندت الى الواجب
لاستندت الى شيء اصلا اذ لو استندت اليه على ذلك التقدير
يلزم التسلسل وهو باطل ببرهان التطبيق وغيره لا يخفى ان ذلك
ليس بمعين للمستدل كما انه ليس بمفيد للمانع لان الدليل مبني
على تقدير عدم دخول ما ليس بموجود ولا معدوم في العلة وتعلق
هذه الارادات من اللا موجودة واللا معدومة لانا نقول ان ذلك
مبني على انه داخل في الموجود او المعدوم كما عرفته فيما سبق اعلم
ان الفلك على راي الفلاسفة يتحرك دائما على وجه الاستدارة
بالارادة وان له نفسا بحودة هي مبدا الارادة الكلية ونفسا
منطبعة في جرمه وهي مبدا الارادة الجزئية والاولى محركة له
بواسطة الثانية وهي جسمانية لان التحريكات الارادة الجزئية
لا تقع الا عن ارادة تابعة في الاغلب لشوق الى طلب امر ملايم
او الى دفع امر منافي والاول يسمى شهوة والثاني غضبا
وهي لا تقع عن التصور الكلي لان نسبته الى جميع جزئياته
على السوية فلا تقع منه بعض الحركات الجزئية دون البعض
والا لزم الترجيح بلا مرجح فهي انما تقع عن التصور الجزئي فلبذا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)